

قائد الأركان الجزائري يمهد لتوسيع مهام الجيش خارج الحدود

ورغم أن المسألة تتعلق بوثيقة دستورية يمكن أن تستفاد في الاستفتاء الشعبي المنتظر خلال الدخول الاجتماعي القادم، إلا أن خطاب المؤسسات الكبرى في البلاد (الرئاسة وقبادة الجيش)، يوحى إلى أن المسألة قد حسمت ولم تبق إلا الشرعية الدستورية، لدخول الجيش الجزائري إلى أدوار جديدة تستهدف الدفاع عن مصالح البلاد خارج حدودها الإقليمية.

ولم يسلم التوجه الجديد، من انتقادات قوى المعارضة السياسية، التي عبرت عن مخاوفها من تحويل الجيش الجزائري إلى "محارب بالوكالة" عن القوى والجيش الكبرى التي تريد توريثه في بؤر التوتر الإقليمية من أجل حماية مصالحها الاستراتيجية. وتعرضت الجزائر على مدار السنوات الماضية، إلى ضغوط غير مباشرة خاصة من طرف الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا، من أجل السماح لجيشها بالمشاركة في الحرب على الإرهاب القائمة خاصة في شريط الساحل الصحراوي، ورغم تنازل الجزائر عن مجالها الجوي لعبور الطيران الفرنسي إلى مالي، وتعاونها معها في المجالين المعلوماتي والاستخباراتي، إلا أن واشنطن وباريس عبرتا عن رغبة ملحة في مشاركة الجيش الجزائري.

خطاب المؤسسات الكبرى يوحي بأن مسألة توسيع الجيش مهامه خارج الحدود قد حسمت، ولم تبق إلا الشرعية الدستورية

وكان قائد أركان الجيش شنقرية، قد عبر في وقت سابق، عن "النزاهة المؤسسة العسكرية بتوجهات القيادة السياسية للبلاد، خاصة في ما يتعلق بالتوجه لإرساء دور ومهام جديدة للجيش الجزائري خارج الحدود الإقليمية، لاسيما في ظل اشتغال الحزام الشرقي والجنوبي للبلاد بتوترات عسكرية".

واعتبر هذا التصريح حينها صكا على بياض من الرجل حتى قبل تثبيته في منصبه الجديد، وإرادة مشتركة بين الطرفين، لإنهاء مرحلة الحظر الدستوري الذي ظلت تتذرع به الجزائر طيلة العقود الماضية، حتى أمام التهديدات الموجهة لمصالحها الاستراتيجية من حقول وآبار نفط وغاز وشركات متعددة الجنسيات وثروات باطنية أخرى.

وتبدي الجزائر حرصا شديدا على الإقليم الواقع تحت وصاية الناحية العسكرية الرابعة الذي يشمل الشريط الحدودي المشترك مع ليبيا، حيث تجري الوحدات المراضة هناك مناورات عسكرية دورية بالذخيرة الحية، محاكاة لأي اختراق يمكن أن يحدث من الجانب الآخر بسبب الحرب الدائرة في ليبيا.

وتعتبر الناحية العسكرية الرابعة من المناطق الاستراتيجية في الجزائر اقتصاديا وأمنيا، حيث يمتد نطاق اختصاصها إلى الحدود مع ليبيا، فضلا على أنه يوجد بها الحقول الغنية من النفط والغاز. ولا يستبعد مراقبون، أن تنفذ القوات الجوية على وجه التحديد، خارطة عملية في الجانب الآخر لرصد الحركة على الأرض، وحتى إمكانية تنفيذ عمليات جوية درءا للأخطار التي تهدد أمن واستقرار الإقليم.



استنفار أمني على الحدود الجزائرية

صابر بلدي

الجزائر - استغل قائد أركان الجيش الجزائري فرصة تعيين قائد جديد للقوات الجوية، لإطلاق رسائل مبهمة للتحويلات المنتظرة في دور ومهام المؤسسة العسكرية في المستقبل القريب، بعد رفع مرتقب للحظر الدستوري على خروج الجيش الجزائري إلى خارج حدوده الإقليمية للدفاع عن مصالح بلاده.

ودعا قائد أركان الجيش الجزائري الجنرال سعيد شنقرية، أفراد المؤسسة العسكرية إلى "بذل المزيد من الجهود الحثيثة والتحلي باليقظة الشديدة، من أجل مواجهة التحديات وكسب كافة الرهانات وبالتالي المحافظة على أمن واستقرار البلاد". وهي إشارة واضحة لرهان الجاهزية واليقظة المطبقة على وحدات المؤسسة منذ سنوات، تحسبا للمخاطر الأمنية والاستراتيجية المحدقة بالبلاد، لاسيما بعد تدهور الوضع الداخلي في ليبيا، والاضطرابات السياسية التي تشهدها مالي خلال الأسابيع الأخيرة، والناجمة عن الاحتجاجات السياسية الداعية لإسقاط الرئيس المالي.

وأشرف الجنرال شنقرية، السبت، بمقر قيادة القوات البحرية، على تنصيب اللواء محمود لعراية، قائدا للقوات الجوية، خلفا للواء حميد بومعزة، في إطار حركة مفتوحة داخل المؤسسة منذ صعود الرئيس عبدالمجيد تبون إلى قصر المرادية بعد انتخابات ديسمبر الماضي. ورغم أن السلطة تحاول إضفاء الطابع العادي للحركة الجارية في صفوف العسكر، وإدراجها في خانة التكيف مع التطورات المحيطة بالبلاد، ومع حاجة المؤسسة لضخ دماء جديدة في أوصالها باستثمار الطاقات البشرية المتوفرة لديها، فإنه لا يمكن عزلها عن التجاذبات الداخلية في هرم السلطة، حيث عمل تبون منذ تنصيبه على ترتيب الأوراق الداخلية في الجيش، واحتواء بؤر التوتر المزعجة لجناحه، خاصة بعد إسقاط عدد من الضباط الذي كانوا محل شبهة للاء له.

وأكد الجنرال شنقرية، الذي رقي إلى رتبة فريق وثبت في منصب قائد أركان الجيش في احتفالية الذكر 58للاستقلال الوطني المصادف للخامس من يولي، على أن "التحضير القتالي المتواصل والعمل الميداني المتفاني، في الأمور التي تمثل الجسر المديد والمتين، الذي يمكن كافة وحدات القوات الجوية، من أداء مهامها بمهنية عالية، لاسيما خلال تنفيذ المهام الخاصة، ومختلف التمارين".

وأشاد المتحدث، بما أسماه "الدرجة العالية من الجاهزية والاحترافية التي بلغتها القوات الجوية الجزائرية، والتي تجسدت مؤخرا في النجاح الباهر لعمليات نقل التجهيزات الطبية من الصين ووفات شهداء المقاومة الشعبية من فرنسا، علاوة على المهام الدائمة في مجال حماية المجال الجوي القومي".

ويعد ذلك إشارة من الرجل الأول في المؤسسة العسكرية، لبدء توسع مجال مهام الجيش، بداية من تنظيم رحلات استثنائية استعملت فيها وحدات جوية استعراضية، تمهد الراي العام لاستيعاب التوجه الجديد لعقيدة الجيش الجزائري، الذي ارتبط منذ الاستقلال بالدفاع عن الوطن، ولم يغادره إلا في مناسبتين خلال الحربين العربية الإسرائيلية (1967 و1973).

صراع المناصب يعطل مسار التعديلات الحكومية في السودان

حمدوك يبحث عن توافق مع ظهره السياسي للخروج من الأزمة



الشارع السوداني يريد تصحيح مسار الثورة

"إنجازاتها صفرية"، وبجاجة إلى عمل ميداني ووزراء يعملون على مدار الساعة لإخراج المواطن من حفرة النظام البائد، والتردد في اتخاذ القرار كارثة قد ينسف كل شيء.

ويبدو أن ثمة سيولة على مستوى المواقف السياسية لقوى الثورة، ارتكانا على أن البلاد سوف تبدأ ما يشبه المرحلة الانتقالية الجديدة في عقب الوصول إلى سلام، إذ من المقرر أن تمتد لـ39 شهرا بدءا من تاريخ التوقيع الذي لم يحدد بعد، بحسب المسودة المبدئية التي توافقت عليها الحكومة والجهة الثورية.

ويبحث كل طرف عن تعزيز مكاسبه في الفترة المقبلة بما يمكنه من إيجاد أرضية تضمن له التواجد على المدى البعيد، أي في الانتخابات التي لن تتم قبل ثلاث سنوات، وبالتالي فإن كل حزب يسعى ليكون مشاركا في القرار حاليا وليس متلقيا فقط له، غير أن قوى مختلفة لا تضع في اعتبارها أن تلك الصراعات تقلص من شعبيتها التي تعرضت لهزات كثيرة منذ تشكيل الحكومة في سبتمبر الماضي.

وأشار المحلل السياسي السوداني، شوقي عبدالعظيم، أن حمدوك وتحالفه يدرعان خطورة الوضع، ولذلك فالتعديلات المقررة تسير وفق مبدأ التوافق وليس المغالبة لأي طرف على الآخر، مع ضرورة أن تنقسم الاختيارات بالكفاءة لأنه لا مجال للفشل مجددا في ظل تملل الشارع. وأوضح لـ"العرب"، أن "الأزمة الحالية لا ترتبط باختيار الوزراء فقط بل إن هناك جملة من الترتيبات المفترضة بل إن تقدم عليها الحكومة، وعلى رأسها المشكلات الاقتصادية المتفاقمة وتوفير السلع وضبط عمل التعاونيات، وإنجاز ملف السلام، وهي ملفات تشهد تعقيدات على مستويات السلطة المركزية بانزعها التنفيذية والسياسية".

تركيا ترسل متطرفين تونسيين للقتال في ليبيا

بلغ 8000 ليرة تركية لكل مقاتل شهريا، بينما يقوم قادة فصائل "السلطان مراد" بدفع مبلغ 11000 ليرة تركية لكل عنصر، مع العلم أن المخصصات الشهرية لجميع المرتزقة السوريين من المفترض أن تفوق الأرقام المذكورة.

دخل الأراضي السورية وقدمت لهم كافة التسهيلات، فضلا عن الألاف من الدواش من جنسيات مغربية أخرى. وكان المرصد السوري نشر قبل أيام، أن دفعة جديدة من المقاتلين الجهاديين أرسلتهم الحكومة التركية إلى ليبيا، للمشاركة في العمليات الدواش الذين تمّ جانب حكومة الوفاق ضدّ الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر.

ووفقا لإحصائيات المرصد السوري لحقوق الإنسان، فإن أعداد الجنود الذين ذهبوا إلى الأراضي الليبية حتى الآن، ترتفع إلى نحو 16100 "مرتزق" من الجنسية السورية قتل منهم حوالي 500 مسلح، في حين تواصل تركيا جلب المزيد من عناصر الفصائل المرتزقة إلى معسكراتها وتدريبهم.

ويحسب مصادر المرصد السوري، فإن قادة الفصائل الموالية لتركيا تقوم بعمليات سرقة من المستحقات المالية المخصصة للعناصر، إذ يقوم قادة فصائل سليمان شاه "العمشات" بدفع

وقال القيادي بقوى الحرية والتغيير، نورالدين صلاح الدين، إن التباينات موجودة داخل جميع مكونات الثورة، وهو أمر طبيعي في ظل اختلاف وجهات نظر القوى السياسية المتحالفة، غير أن هناك رغبة في أن يكون التوافق هو السمة السائدة عبر مشاورات استكمال مؤسسات الحكم الانتقالي.

ويسعى حمدوك لكسب المزيد من الوقت أملا في التوصل إلى سلام مع الجهة الثورية قريبا، بما لا يضره لإدخال تعديلات جديدة خلال فترة وجيزة.

وأضاف صلاح الدين أن هناك وجهات نظر مختلفة بين حمدوك وقوى الحرية والتغيير بشأن انتظام السلام من عدمه، ومازالت بعض القوى السياسية تنظر إلى قلبها السياسي في فترة ما قبل سقوط نظام عمر البشير ولديها رغبة لتمثيل موسم في الحكومة المركزية وحكومات المحافظات، وهو أمر لا يتسم بالمشروعية لأن الفترة الحالية توافقة، ما يؤدي إلى حالة ارتباك واضحة.

واعترضت قوى سياسية على رغبة حزب الأمة القومي الحصول على تمثيل واسع داخل الحكومة والمحافظين المدنيين، ويتعامل الحزب وفقاً لنقله السياسي في آخر انتخابات برلمانية ديمقراطية شهدتها السودان في العام 1986، وحاز فيها على الأغلبية ما يدفع باتجاه مطالبته بالحصول على 9 مناصب على مستوى المحافظات، واختيار شخصية قومية محسوبة عليه في ولاية الخرطوم باعتبارها مركز الثقل.

ويأتي تأخير إعلان اختيار الوزراء الجدد بالتوازي مع فشل التوافق حول تعيين المحافظين المدنيين بعد أن أكدت الحكومة الانتقالية أنها استقرت على الأسماء المختارة بالتوافق مع قوى الحرية والتغيير دون أن تصدر قرارا

حالت الخلافات على المناصب دون استكمال رئيس الحكومة السودانية عبدالله حمدوك لتعيين بقية أعضاء فريقه الوزاري منذ إقراره تعديلا مفاجئا استجابة لـ"صوت الشارع ومطالب الثوار"، وما صعب الوصول إلى توافق اختلاف وجهات النظر مع قوى الحرية والتغيير التي تسعى إلى تعزيز ثقلها في المشهد بتوسيع مشاركتها في صنع القرار.

الخرطوم - فشل رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك في الإعلان عن الوزراء الجدد في حكومته بعد قبوله استقالة ستة وزراء وإقالة وزير الصحة، على خليفة المظاهرات التي اندلعت في 30 يونيو الماضي، ولم يف بوعده إحداث تغييرات جذرية خلال الأسبوعين من هذا التاريخ، وظلت الملفات العالقة وعلى رأسها استكمال هيكل الحكم والتوصل إلى سلام كما هي.

وأكدت مصادر سياسية لـ"العرب" أن حمدوك دخل في اجتماعات متتالية مع المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير للتوافق حول الوزراء الجدد منذ أسبوع إلى جانب عقده مباحثات أخرى مع الأحزاب التي أعلنت رغبتها المشاركة في هيكل السلطة الانتقالية مؤخرا، مثل حزب الأمة القومي وحزب المؤتمر السوداني، للوصول إلى توافق بشأن الأسماء المختارة ما تسبب في تأجيل الإعلان عن تسمية الوزراء.

ويواجه حمدوك مشكلات جمة قبل الإعلان عن التشكيل النهائي لحكومته في ظل سعي قوى سياسية مدنية الحافظ على الوزن النسبي لها في الحكومة المقرر أن يؤول ربع مقاعدها إلى الحركات المسلحة ممثلة في الجهة الثورية، وذلك أحد أسباب إعلان بعض القوى التي فضلت عدم الانخراط في مؤسسات السلطة العليا أن تعيد النظر في موقفها السابق لضمان الحصول على مقاعد لها في الحكومة.



نورالدين صلاح الدين

هناك وجهات نظر مختلفة بين حمدوك وقوى الحرية والتغيير

ويرى مراقبون، أن رغبة حمدوك في اختيارات تنقسم بالكفاءة، بغض النظر عن انتماءاتها السياسية تواجه برفض قوى عديدة، لأن الصيغة السياسية ستكون حاضرة في الحكومة يشكّلها الجديد برضاء حمدوك أو بعدم رضائه وفقاً لاتفاق السلام المقرر، إلى جانب أن الحكومة بهيئتها الحالية تضم شخصيات محسوبة على أطراف تابعة للحرية والتغيير، على رأسها الحزب الشيوعي في غياب أي تمثيل لباقى التيارات.

تونس - تتواصل عمليات نقل أنقرة للدواعش المتواجدين في السجون الخاضعة لسيطرة الفصائل الموالية لتركيا شمال حلب، وغيرهم من الذين ما زالوا يتمتعون بحرية التحرك عبر الحدود التركية - السورية، إلى ليبيا للقتال إلى جانب ميليشيات حكومة الوفاق التي تدعمها تركيا.

وعدمت الاستخبارات التركية بأوامر وعناصرها، بنقل مجموعات جهادية من حمص في تنظيم الدولة الإسلامية من جنسيات أجنبية، من الأراضي السورية نحو الأراضي الليبية على مدار الأشهر القليلة الماضية. وقد غادر هؤلاء الإرهابيون عبر مطار غازي عنتاب إلى إسطنبول ومنها إلى ليبيا.

ووفقا لإحصائيات المرصد السوري لحقوق الإنسان فإن المخابرات التركية نقلت أكثر من 2500 عنصر من تنظيم الدولة الإسلامية من الجنسية التونسية نحو ليبيا، وذلك من أصل 4000 مقاتل تونسي سبق وأن مكنتهم تركيا من